عقب انتهاء دورته التشريعية الثانية.. مجلس النواب من حيث الأداء والتقييم

بهرا- سانتا ميخائيل

صادق مجلس النواب الخميس قبل الماضي على موازنة عام ٢٠٠٧، وبمصادقته عليها أنهى المجلس دورته التشريعية الثانية والتي امتدت لأربعة أشهر وأعلن رئيسه محمود المشهداني أن الدورة الثالثة سيتم الإعلان عنها في حينها.

وبانتهاء الدورة الثانية اتفق نواب ينتمون لكتل مختلفة على أن أداء المجلس لم يكن بالمستوى المطلوب وإن كان النواب قد اختلفوا في درجة تقييمهم لضعف الأداء والمهام التي فشل المجلس في تأديتها ومسببات ذلك.

فقد قال حسين الفلوجي من التوافق العراقية "ثالث أكبر كتلة برلمانية": "عموما لا يزال أداء المجلس ضعيفا ولا يتناسب مع حجم المشاكل التي يمر بها المجتمع العراقي وحجم المسؤولية الملقاة على عاتقه، ومطلوب تفعيل أداء هذا المجلس في كل المجالات".

واستطرد الفلوجي في وصف أداء المجلس وحسب جوانبه وقال: "في الجانب التشريعي نلاحظ ضعف في الصفة التشريعية حيث أن القوانين التي تم تشريعها كانت غير ذي جدية وقوانين سطحية لا تغير من الواقع شيئا، أما على مستوى اللجان فكانت ضعيفة هي الأخرى ولم تتحمل مسؤولياتها تجاه الوزارات التي تراقب أداءها وبالتالي انعكس على أداء المجلس عموما، كانت هناك انتهاكات كثيرة وخروقات كثيرة ظهرت بها العملية التشريعية وظهر بها المجلس، وبالنسبة لي أعتقد أن المجلس لم يكن موفقا في الفصلين التشريعيين الأول والثاني".

الأمر الذي لم يتفق فيه محسن السعدون من التحالف الكردستاني ولا عبد الكريم العنزي من الائتلاف العراقي الموحد "اكبر كتلة برلمانية" مع الفلوجي فيه، إذ قال السعدون والذي ينتمي إلى ثاني أكبر كتلة برلمانية: "إذا قارنا بين أداء المجلس في الفصلين التشريعيين الأول والثاني لوجدنا أنه في الفصل التشريعي الثاني كانت هناك بعض المنجزات حيث تمت المصادقة على بعض القوانين التي كانت أمام البرلمان ومنها قانون المفوضية وقانون الأقاليم وقوانين أخرى حكومية"، دون أن ينفي وجود تقصير في الأداء بقوله: "لكن حتما كان يوجد بعض المعوقات وما تم انجازه من مشاريع قوانين كان بالعدد اليسير مقارنة مع المطلوب". وهو ما أيده فيه عبد الكريم العنزي بقوله: "كان ممكنا أن تكون مساحة القوانين أوسع مما كانت لكن ما جرى لم يكن قليلا حيث نجح نجاحا كبيرا في التصويت على مجموعة قوانين مهمة والإنجاز كان غير قليل في وضع القوانين والتصويت عليها".

وعن دور المجلس في مراقبة دور الأجهزة الحكومية قال الفلوجي: "من الناحية الرقابية كان المجلس ضعيفا إلى ابعد الحدود في مراقبة الأجهزة التنفيذية ولم يمارس الحق في المسألة، والغريب انه للآن لم يوجه سؤال إلى أي وزير عدا البعض منهم، باستثناء تجربة فردية تبنيناها وهي استدعاء

وزير العدل ووزير حقوق الإنسان ووزير الدفاع".

في حين عد العنزي أنه كان للبرلمان دور لا بأس به من الناحية الرقابية بقوله: "من ناحية الدور الرقابي.. العراق خطى خطوات مهمة على طريق التقليل من الفساد المالي والمحاسبة وتم الكشف عن العديد من قضايا الفساد وتم محاسبة مرتكبيها وهيئة النزاهة تابعت بجد الأمر وقدمت مسؤولين للقضاء لكن هناك العديد من الملفات التي لا يمكن الإعلان عنها وبالتالي تراجعت وتيرة الفساد المالي والإداري، وطبعا لا ندعي أننا قمنا بكل ما ينبغي بل لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي أن نقوم به".

لكن العنزي أقر أن المجلس فشل في تقريب الرؤى بين القوى السياسية ومن أجل خدمة العراق وقال: "فيما يخص إيجاد رؤى بين القوى السياسية حول الملف الأمني ومستقبل العراق وبناء العراق لم يستطيع مجلس النواب أن يقوم بدور في هذا الصدد"، وتابع: "كان هناك صخب وسوء إدارة في المجلس، ولا تزال في مجلس النواب قوى ناشزة عن العملية السياسية أصلا، وسمعنا أصواتا لم تكن إيجابية وعبرت عن روح غير حريصة على وحدة العراق ولم شمله، لم يستطيع مجلس النواب أن يكون له دور أساسي في موضوع الأمن بالبلاد لكون دوره تشريعي ورقابي والجهد الذي بذل كان محدودا في هذا الأمر".

أما عن أهم الإنجازات فقد أشار الفلوجي إلى ما عده إنجازا عظيما بقوله: "أما بعض الانجازات التي حققها المجلس فكانت في موضوع الموازنة حيث أن المجلس ورغم قلة خبرته والهيكلية الإدارية والاستشارية له أستطاع أن يقول قوله في موضوع الموازنة كموضوع خطير، وكان المجلس موفقا في خوض معركة عسيرة مع السلطة التنفيذية في هذا الموضوع ولم تستطع السلطة التنفيذية أن تمرر الموازنة إلا بعد إدخال تغييرات جوهرية على هذا القانون".

أما طه اللهيبي من الحوار الوطني برئاسة صالح المطلك "خامس أكبر كتلة برلمانية" فقد أكد أن بناء العملية السياسية على أساس خاطيء هو ما سبب ضعف الأداء وقال: "لم يكن بالمستوى المطلوب أو الذي كنا نتمناه والسبب هو أن العملية السياسية بنيت على خطأ والذي هو المحاصصة الطائفية، فكلما كان يتكلم أو يقدم مشروعا من قبل نواب من طائفة معينة كانوا يلاقون معارضة من طائفة أخرى والبعض كان يقف عند أمور بسيطة "مشيرا إلى مثال بقوله "تأخر الموازنة مثلا كان بسبب هل يتم صرف مخصصات البيشمركة من ميزانية الدفاع أو من ميزانية الإقليم وإصرار التحالف الكردستاني على صرفها من موازنة وزارة الدفاع في حين بقية الكتل يرفضون ذلك إلا في حالة انضمام البيشمركة إلى الدفاع".

وتابع: "نحن لم نقدم الشيء الكثير للشعب العراقي إلا محاولات البعض أن يكون صوت الشارع الحقيقي، لكن كانت هناك محاولات حقيقية للتخفيف من الاحتقان الطائفي والذي كان موجودا بين أعضاء المجلس وأصبح هناك بعض التقاربات السياسية لكن لا تزال الهوة كبيرة، والكثير ممن تسلم مناصب لم يكن همهم خدمة الشعب بل خدمة مصالحهم ومصالح أطراف لا أريد التحدث عنها".

وهو ما اتفق فيه مع يونادم كنا ممثل الكلدوآشوريين: "بصورة عامة لسنا راضين عن الأداء وإن كانت هناك بعض مشاريع القوانين التي تمكن المجلس من تشريعها والمصادقة عليها".

وأشار "كنا" إلى جملة معوقات واجهتهم كمجلس بقوله: "كان هناك الوضع الأمني وفرض الالتزام على النائب بالحضور إضافة إلى الاختلافات السياسية وفرض التوافق السياسي على رئاسة البرلمان، كذلك التزام النائب بكتلته بحيث البوصلة العامة لم تكن بوصلتنا بل بوصلة الكتل الكبيرة، وهناك أيضا عدم ملاءمة المبنى في قصر مؤتمرات كمبنى للبرلمان حيث لم تتوفر الفضاءات الملائمة للجان للعمل، كما أن سكرتارية وموظفي البرلمان كان أدائهم غير مقبول". وعن الدور الرقابي للمجلس قال كنا: "كانت المراقبة شحيحة للأسف بسبب الظرف السياسي ولجوء النائب للسكوت عن وزير ما لكونه من كتلته أو موالي لحزبه وكذلك البيروقراطية القاتلة في أجهزة الدولة وتعذر وصول النائب إلى الوزير إلا بعد أسبوعين".

أما عزت الشهبندر فقد شدد على أن انعدام ثقافة النائب وارتباطه بكتلته هو علة التدني وقال: "علة التدني في أداء البرلمان كان أن النائب لحد الآن لا يمتلك ثقافة أنه نائب، أي أنه ينوب عن أبناء الشعب العراقي في المطالبة بحقوقهم وتغيير حياتهم نحو الأفضل. لا يزال يرتبط بعقدة الانتماء إلى القائمة أو الكتلة التي هو جزء منها والقائمة أو الكتلة ككل ترتبط أو تعيش عقدة الارتباط بزعيمها أو قائدها".

وتابع: "لذلك لا يمكن التوقع من ثقافة من هذا النوع أن تنتج برلمانيا منتجا ويستطيع أن يؤدي الأمانة التي هي على عاتقه لكن عموما نحن نحتاج إلى تطوير.. إلى ثقافة معنى النائب أي بمعنى تحرر النائب من حزبه أو قائمته لينتقل عمليا إلى الارتباط بمصالح من صوت له أي الشعب العراقي".

لكن الشهبندر الذي ينتمي إلى الكتلة العراقية الوطنية "رابع أكبر كتلة برلمانية برئاسة أياد علاوي أضاف: "أعتقد أن هذا الأداء قياسا بأداء البرلمانات المتطورة في الدول المتطورة لا يزال متدنيا وغير مجدي للأسف الشديد، لكن إذا نظرنا الى أنه البرلمان المنتخب الأول للشعب العراقي في التاريخ السياسي المعاصر للعراق فلا يمكن أن نتوقع أكثر مما نرى في الوقت الحاضر".

وباستثناء تمنيات النواب أن يتحسن أدائهم في الدورة التشريعية القادمة إلا أنهم لم يقدموا الحلول أو النصائح الواجب أتباعها لتحسن ذلك الأداء خاصة وأن المجلس الذي يعاني من المحاصصة وتأثيراتها على أعضائه سيبقى على حاله دون تغيير حتى الانتخابات النيابية القادمة في ٢٠١٠.

وفد إدارة محافظة كركوك يختتم زيارته الثانية للعاصمة بغداد

متابعة: أكد بنيامين

في زيارة عدت الثانية من نوعها قام وفد رفيع المستوى من إدارة كركوك بزيارة رسمية إلى العاصمة بغداد في الخامس من شباط الجاري في محاولة لتفعيل عملية إعمار المحافظة وإيجاد الحلول السريعة بالمشاكل التي تعرقل عملية النهوض بواقع كركوك الخدمي والأمني. وضم الوفد كلا من السادة عبد الرحمن مصطفى محافظ كركوك ورزكار علي رئيس مجلس المحافظة وعدد من المسؤولين في الحكومة المحلية ومسؤولين من فريق إعمار المحافظة "PRT". الزيارة شملت إجراء لقاءات مع مسؤولين بارزين في الحكومة العراقية وعلى رأسهم رئيس الجمهورية السيد جلال الطالباني ورئيس الوزراء العراقي الدكتور نوري المالكي ود. برهم صالح نائب رئيس الوزراء ومع وزراء الدفاع والداخلية والموارد المائية والبلديات والأشغال العامة والصحة ووزير العمل والشؤون الاجتماعية هذا إضافة إلى لقاء السيد زلماي خليلزاد سفير الولايات المتحدة الأميركية في العراق.

أدناه ملخص لأبرز اللقاءات التي أجراها الوفد والنتائج التي تمخضت عنها:

في يوم الاثنين الموافق ٥ شباط استقبل السيد عبد القادر محمد جاسم وزير الدفاع العراقي في مكتبه وفد المحافظة، واستعرض الوفد خلال اللقاء الوضع الأمني للمحافظة والسبل الكفيلة ببسط الأمن والاستقرار فيها حديث فيها، هذا إضافة إلى مسألة التعيينات والصلاحيات الممنوحة للحكومة المحلية، وبدوره أبدى المالكي دعمه ومساندته لحكومة كركوك وشعبها معتبرا المدينة نموذجا للتعايش الأخوي بين مكونات الشعب العراقي، هذا وتبنى سيادته موضوع بناء مصفى في المحافظة وبحثه مع وزير النفط في اقرب وقت، وفيما يتعلق بالمشاكل السياسية التي توارثتها المحافظة جراء السياسات الخاطئة للنظام البائد أكد سيادته على أن قضية كركوك قضية عراقية بحته وجميع المشاكل الموجودة فيها ستعالج وفق الدستور العراقي.

وفي اليوم ذاته استقبل الدكتور برهم صالح نائب رئيس الوزراء العراقي وفد المحافظة وتم من خلال اللقاء أيضا بحث ومناقشة كافة المسائل المتعلقة بالنهوض بواقع المحافظة وفي شتى المجالات هذا وطرح الوفد حيث طرح الوفد جملة من المقترحات والذي أبدى السيد الوزير بدوره استعداده للتعاون والتنسيق مع حكومة كركوك في سبيل تعزيز امن واستقرار المحافظة.

وفي اليوم نفسه التقى الوفد بالسفير الأميركي في العراق زلماي خليلزاد وتم بحث مسألة إعمار المحافظة والمشاريع الستراتيجية التي تتطلب تنفيذها وفي مقدمتها بناء المصفى وثمن وفد كركوك الدور المتميز الذي لعبه السفير الأميركي في النهوض بالواقع الخدمي للمحافظة خلال فترة عمله والذي كان في مقدمته دوره في بناء جامعة كركوك، وبدوره أكد زاد استمراره في مساعدة شعب كركوك مشيرا إلى انه خلال الفترة سيتم انجاز خمس مؤسسات طبية في كركوك من أصل ١٤٠ مؤسسة طبية موزعة على عموم القطر ومبديا استعداده لدعم مطلب إدارة كركوك بإعادة تأهيل المصفى القديم لحين استحصال موافقة بناء مصفى في المحافظة.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ٦ شباط استقبل رئيس الوزراء الدكتور نوري المالكي الوفد الكركوكي، وتم طرح جملة من المشاكل الخدمية والأمنية التي تعاني منها المحافظة والتي كانت في مقدمتها قلة الميزانية المخصصة للعام الحالي والحاجة الملحة لإعادة تأهيل مصفى كركوك وبناء مصفى عدد من المشاريع الاستثمارية للعام الحالي والتي تستدعي دعم ومساندة الحكومة والمتمثلة بوزرائها لتنفيذها.

كما استقبل د. عبد اللطيف جمال رشيد وزير الموارد المائية وفد المحافظة والذي طرح جملة من الاحتياجات التي تحتاجها الحكومة المحلية والتي كانت من أبرزها توفير المكائن والحفارات الخاصة بالآبار المائية والاهتمام بالسدود المائية وحفر الابار الارتوازية في القرى والنواحي التابعة لمحافظة كركوك.

في يوم الأربعاء ٧ شباط الجاري استقبل رئيس الجمهورية السيد جلال الطالباني محافظ كركوك ورئيس مجلس المحافظة وأكد الرئيس الطالباني خلال اللقاء على التعايش الأخوي والسلمي بين كافة مكونات شعب كركوك وما يتطلبه تعزيز أواصر العلاقات التاريخية بين أبناء هذه المدينة من رص الصفوف والتصدي للمحاولات التي تهدف إلى زعزعة تلك العلاقات وخلق المشاكل والفتن بين العراقيين بشكل عام، هذا وفي محور آخر من اللقاء تم التطرق إلى الأمور المتعلقة بالجوانب الخدمية للمحافظة والمشاكل التي تعانيها.

وفي اليوم نفسه استقبل وزير البلديات والأشغال العامة وفد كركوك، وطرح الوفد من خلال اللقاء عددا من المطالب التي من شأنها تفعيل عمل دوائر البلدية فضلا عن تقديم عدد من المشاريع الاستثمارية للوزارة بغية تنفيذها ضمن ميزانيتها، ومن جهته أبدى السيد الوزير تجاوبا في كافة المواضيع التي طرحت ووعد بالنظر في المشاريع المقترحة وتنفيذها حسب برنامج الوزارة، مشيرا إلى انه سيتم فتح مديرية عامة لدوائر وزارة البلديات في المحافظات بعد مصادقة مجلس النواب عليها، وفي محور آخر من اللقاء طالب وفد كركوك من الوزارة إعادة النواحي الملغية وهي نواحي قرة هنجير وسركران وشوان وبايجي والتي كانت قد ألغيت إبان النظام البائد وإعادة تسمية المناطق والوحدات الإدارية في المحافظة بأسمائها الأصلية وبدوره وعد السيد الوزير بجعل هذه المسألة من أولوياته.

وفي اليوم نفسه وبحضور د. برهم صالح نائب رئيس الوزراء استقبل السيد محمود محمد جواد شيخ راضي وزير العمل والشؤون الاجتماعية والدكتور علي الشمري وزير الصحة وفد المحافظة وطرح الوفد احتياجات المحافظة لتنفيذ المشاريع التابعة لهاتين الوزارتين وأبدى كل من الوزيرين دعمهما لكافة المطالب التي طرحها الوفد وأشار السيد وزير الصحة إلى انه سيتم بناء مستشفى في كركوك بسعة ٤٠٠ سرير ضمن خطة الوزارة للعام الحالي من مجموع ١٠ مستشفيات موزعة على محافظات أخرى.

وفي يوم الخميس الموافق ٨ شباط الجاري استقبل السيد جواد البولاني وزير الداخلية محافظ كركوك ومدير شرطة المحافظة ومديري الدفاع المدني والمرور في كركوك، وطرح مسؤولو الأجهزة الأمنية جملة من المشاكل التي تعيق عمل الأجهزة الأمنية في المحافظة وفي مقدمتها قلة عدد منتسبي عناصر الشرطة ورجال المرور والدفاع المدني وقلة التجهيزات المتوفرة، وبدوره أبدى السيد الوزير دعمه المطلق لكافة الاحتياجات التي طرحت مؤكدا أنه سيتم تعيين عناصر جديدة من رجال المرور والإطفاء وإرسال الجرحى المصابين من عناصر الشرطة إلى خارج البلاد لمعالجتهم وتوفير كافة المتطلبات والتجهيزات التي تحتاجها شرطة كركوك مشيرا إلى تشكيل لجنة من مديريات الشرطة تضم الشرطة والمرور والإطفاء سيتم إرسالها إلى محافظة كركوك لتوفير كافة احتياجات تلك المديريات.

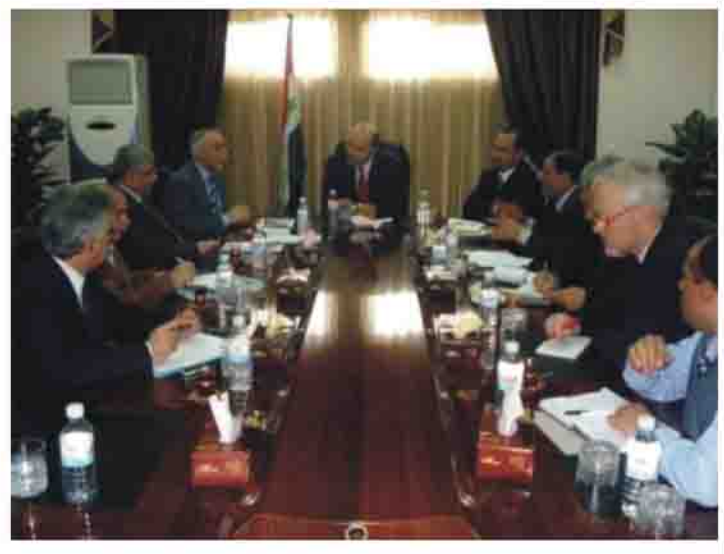

منح القروض للمواطنين من قبل المصرف العقاري في نينوى

نينوى- كريم إينا

أزمة السكن مشكلة رافقت الحكومات العراقية منذ زمن طويل. وقامت الحكومات في مراحل مختلفة بتوزيع الأراضي على مختلف شرائح المجتمع، وكان للمصرف العراقي دور في عملية مساعدة المواطنين لبناء دار سكن.

ولأجل معرفة دور المصرف العقاري في عملية الإقراض كان لنا هذا اللقاء مع السيد رافع أحمد صالح مدير المصرف العقاري في محافظة نينوى، وبادرناه بالسؤال:

– ما هي السبل الكفيلة لتوزيع القرض العقاري على أهالي الموصل والمناطق التابعة لها؟.

* على المواطن أن يقدم المستندات المطلوبة من إجازة بناء وكذلك صورة قيد العقار وخارطة تثبيت الحدود ومستندات أخرى.

ـ متى تأسّس المصرف العقاري في نينوى؟.

* تأسّس سنة ١٩٥٦.

ـ ما هي الشروط التي يتم عن طريقها منح القرض العقاري من قبل المصرف؟.

* يتم عن طريق المباشرة ببناء جديد او إضافة بناء.

ـ الربا محرم فكيف أتيحت الفرصة للمصارف لمنح القروض تحت طائلة الفائدة؟.

* هذه المسألة ترجع إلى السياسة العامة لوزارة المالية.

ـ لماذا في ليلة وضحاها تغير مبلغ القرض بالنسبة لمركز المحافظة والأقضية والنواحي؟.

* تعليمات المديرية العامة للمصرف العقاري هي المصدر الرئيسي للقرض ونحن مرتبطون بهذا المرجع.

ـ هل القروض مقدمة من الحكومة العراقية أم من قبل الدول المانحة؟.

* من قبل وزارة المالية في العراق.

ـ نسبة الفائدة كانت ٣% سابقاً أمّا الآن أصبحت ٦% فما هو سبب التغيير ومن قبل أي جهة حدث ذلك؟.

* سبب التغيير يرجع إلى السياسة المالية الاقتصادية لوزارة المالية وسياسة المصرف العقاري.

ـ هل القطاع الخاص مشمول بالقروض مع الموظفين؟.

* نعم وكذلك الموظفون وكافة شرائح المجتمع من المتزوّجين والموظفين الذين لديهم خدمة أكثر من سنة والأعزب غير مشمول.

ـ كم عدد المعاملات المقدّمة لغرض الحصول على القروض؟.

* عدد المعاملات هو ١١٥٧ معاملة.

ـ ما قيمة المبلغ المستقطع أثناء إعطاء الكشوفات؟ وإلى كم دفعة تقسم مراحل البناء؟.

* مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠ مليون يستقطع مبلغ قدره ٢٠٥ ألف دينار في الشهر في مركز المحافظة. أما في القضاء يمنح مبلغ ١٨٠٠٠٠٠٠ مليون ويستقطع شهرياً ١٢٣ ألف دينار.

ـ الأمنية التي تود أن تحققها؟.

* أمنيتي هي منح كافة المواطنين القروض وبدون فائدة وأن يكون للمصرف دور في معالجة أزمة السكن وأن يعم السلام في بلدنا العزيز.

ـ كلمة أخيرة؟.

* أتمنّى أن يتعاون المواطن مع الموظفين لمعالجة كافة المشاكل وأن يلتزموا بالتعليمات، وأن يلتزم المواطن بتعليمات المصرف وأن لا ينقاد إلى كل ما هو سلبي.